كليــة الحقـوق
الدراسات العليا والبحوث

مبدأ المساواة
امام الحقوق السياسية في مصر الفرعونية

إعداد
سحر جابر علي أحمد

تمهيد وتقسيم:

المقصود بالحقوق السياسية "تلك الحقوق التي يشترك الأفراد بمقتضاها – بطريق مباشر أو غير مباشر في شئون الحكم والإدارة كحق الإنتخاب وحق الإشتراك

في استفتاء شعبي، وحق الترشيح لعضوية الهيئات البرلمانية أو رئاسة الدولة وحق التوظف"[1].

وحق المشاركة في الحياة السياسية من أهم الحقوق التي لا يستقر أي نظام بدونها وهو معيار حقيقي لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم. ويتبوأ هذا الحق مكانة هامة بين سائر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع أفراد المجتمع، وبه يتصف الإنسان بصفة المواطن بما تعنيه من حقوق وواجبات ويميزه عن الأجنبي الذي ينتمي لدولة أخرى.

وتتحقق المساواة في ممارسة الحقوق السياسية إذا تم التعامل مع جميع المواطنين - الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لممارسة كل حق من هذه الحقوق – بنفس المعاملة.

وسوف ينقسم هذا البحث إلى فصلين أتناول في الفصل الأول بحث مبدأ المساواة في الحقوق السياسية في مصر الفرعونية خلال عهود الازدهار الحضاري، وفي الفصل الثاني بحث المبدأ خلال عهود الإقطاع على النحو التالي:

الفصل الأول: مبدأ المساواة في الحقوق السياسية في مصر الفرعونية خلال عهود الازدهار الحضاري.

الفصل الثاني: مبدأ المساواة في الحقوق السياسية في مصر الفرعونية خلال عهود الإقطاع.

الفصل الأول
مبدأ المساواة في الحقوق السياسية في مصر الفرعونية خلال عهود الازدهار الحضاري

تقسيم:

ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مبدأ المساواة في تولى الوظائف العامة.

المبحث الثاني: مبدأ المساواة أمام حق الإنتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمشاركة في الإستفتاءات الشعبية.

المبحث الأول

(١) السيد عبد الحميد فوده، مبدأ المساواة ومدى تطبيقه في مصر "دراسة تاريخية" ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣

مبدأ المساواة في تولى الوظائف العامة

تقسيم:

سوف يتم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: وظيفة "الفرعون".

المطلب الثاني : وظيفة "الوزير"

المطلب الثالث : وظيفة "حاكم الإقليم".

المطلب الرابع : الوظائف الأخرى.

المطلب الخامس : الأجانب وحق تولى الوظائف العامة.

المطلب السادس : ذوي الاحتياجات الخاصة وحق تولي الوظائف العامة

المطلب الأول
وظيفة "الفرعون"

أولا: حق أفراد الشعب في تولي وظيفة "الفرعون"

الملك في العصر الفرعوني إبناً للآلهة، لذلك يتمتع بالسلطة والسيادة منذ ولادته وبعد مماته يودع إبنه السلطة على الأرض[٢]، فانحصرت بذلك السلطة في نسل الملك، وكان كل ملك يحرص علي إعداد الأمير الذي سيخلفه علي العرش بإخضاعه لتدريبات مكثفة تجعل منه محاربا مقداما ورياضيا ماهرا، وقد يجعل منه الملك شريكا مساعدا له في الملك ليجلس من بعده علي العرش بسلام[٣] كما فعل ملوك الأسرة الثانية عشرة وملوك الدولة الحديثة وابتدأهم الملك "أمنمحات الأول" الذي أشرك إبنه "سنوسرت الأول" معه في الحكم[٤] ولم يتولي أحد من أفراد الشعب منصب الفرعون بأي طريق إلا إذا قام أحدهم باغتصاب العرش سواء كان قائداً للجيش أو من أزواج البنات القصر، أو من أقارب بعيدين عن الأسرة المالكة، أو أجنبياً عنها.

فنجد بعض أفراد الشعب من الشخصيات العظيمة استطاعوا الوصول لهذا المنصب بزواجهم من أميرات ملكيات كن صاحبات الحق في وراثة العرش أمثال

---

(2) Aymard – Auboyer: l'orient et la Gréce Antiq, Paris, 1957, p.28

(٣) جورج هارت، الحضارة المصرية القديمة، ترجمة هالة حسنين، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٧،ص١٠.

(٤) نيقولا جريمال، تاريخ مصر القديمة ، ترجمة ماهر جويجاتي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ٢٠٧.

"حور محب"، الذي تزوج الأميرة "موت نزم" و"آى" الذي ربما تزوج من ابنة "إخناتون" وتدعى "عنخس – إن – با – أتون"، وكلاهما من الأسرة الثامنة عشرة، فأصبحوا بذلك فراعين لعرش مصر، ويعتبر توليهم العرش استثناءاً على الأصل[٥]، فلم يشارك الشعب في حكم البلاد بأي صورة من الصور[٦].

ثانيا: المرأة وحق تولى وظيفة الفرعون

المقصود بالطبع المرأة من نسل ملكي، والكثير من المؤرخين يقر للمرأة في مصر الفرعونية بحق الإرث في القانون الخاص، ورغم ذلك لا يعترف لها بهذا الحق في مجال القانون العام حيث أن المصريين لم يتقبلوا أن يكون "حورس الحي" أي "الفرعون" امرأة، بينما يرى آخرون أن إرتقاء المرأة للعرش لم يثر أية مشكلة نظراً للمساواة الكاملة التي كانت قائمة بين الرجل والمرأة[٧].

ولم يرد أي نص قانوني من مصر الفرعونية بخصوص وراثة العرش، ولذلك فقد إختلفت آراء الباحثين في تحديد الإجابة الحاسمة في هذا الموضوع[٨]. وإن كان الكاهن المصري "مانيتون" وهو الذي قام بتقسيم مصر الفرعونية إلى ثلاثين أسرة ملكية ذكر أنه منذ عصر الأسرة الثانية، صدر قانون قضى بصلاحية المرأة لشغل وظيفة "فرعون"[٩].

والإتجاه الذي يرى عدم أحقية البنت في وراثة العرش إنتهى إلى جواز ذلك لها في حالة وفاة أبيها الملك دون أن يترك ذرية من الأبناء الذكور أو أنه توفى ولا يوجد في ذريته من تتوافر فيه الشروط الأساسية لتولي العرش إلا هذه البنت، ولأن المصريين ينظرون لها كفرعون بنظرة غير راضية فإنه كان يتعين عليها أن تتزوج ويؤول العرش إلى زوجها من دونها حتى لو كان هو من خارج الأسرة المالكة، وإن كانت في غالب الأحيان تشاركه أمور الحكم[١٠]، وبشكل عام كان نادرا ما تتولي المرأة المصرية عرش مصر كحق طبيعي لها[١١].

---

(٥) راجع: أ.د/ أحمد فخري، مصر الفرعونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبه الاسرة، ٢٠١٢، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

(٦) راجع: أ.د/ محمد الشقنقيري، دروس في تاريخ النظم القانونية، د ن، د م، ١٩٩٤، ص ١٤٨.

(٧) أ.د/ محمد محسوب، المركز القانوني للمرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين، د ن، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٩

(٨) راجع: أ.د/ محمود السقا، تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت، ص١٠٧

(٩) أ.د/ محمود سلام زناتي، حقوق الانسان في مصر الفرعونية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٨، ص ٢٥٣

(١٠) أ.د/ محمود السقا، المرجع السابق، ص١٠٨ - ١٠٩

(١١) جورج هارت، مرجع سابق، ص ١٠.

ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى صعوبة في تحديد حق المرأة في وراثة العرش من عدمه هو العدد القليل للنساء اللاتي استطعن الوصول لمنصب الفرعون، فقد ذكر "هيرودوت" أن الكهنة قرأوا له أسماء ثلاثمائة وثلاثين ملكاً جاءوا بعد الملك "مينا" كان من بينهم امرأة واحدة تدعى "نيتوكريس"[١٢]، أو "نيت إقرتي" آخر ملوك الأسرة السادسة التي ورد اسمها في بردية "تورين"[١٣].

ولكن هناك عدة حالات أخرى استطاعت فيها المرأة تولى العرش وهي:

- **نفروسبك** (١٧٩٩ – ١٧٩٥ ق.م)[١٤].

من عهد الأسرة الثانية عشر (٢٠٠٠ – ١٧٨٥ ق.م)[*] توجد الفرعونة "نفروسبك" وهي إبنة "أمنمحات الثالث" وأخت "أمنمحات الرابع"، وتشير بردية "تورينو" إلى أنها حكمت مدة ثلاث سنوات وعشرة أشهر وأربعة وعشرين يوماً، ويوجد دليل قاطع على أنها كانت فرعونة وهو جذع أحد تماثيلها والموجودة بمتحف "اللوفر" ودفنت بالقرب من "أمنمحات الرابع" في هرمه القائم في "مزغونة"[١٥].

- **تاوسرت (١١٨٨ – ١١٨٦ ق.م)**[١٦]

كانت زوجة الفرعون "سيتى الثاني"(١٢٠٠ – ١١٩٤ق.م)[*] من الأسرة التاسعة عشرة (١٢٩٥ – ١١٨٦ق.م)[*] وبعد وفاته تولت الوصاية لمدة ست سنوات على ابنه الفرعون "سيبتاح" (١١٩٤ – ١١٨٨ق.م)[*] - ومن المؤكد أنها لم تكن أمه – الذي كان لا يزال طفلاً ثم توفي مبكراً وتولت "تاوسرت" العرش من بعده وتوجت فرعونة لسنوات قليلة تحت اسم "إبنة الشمس"[١٧].

---

(١٢) هيرودوت، هيرودوت في مصر، ترجمة وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٨٤.

(١٣) أ.د/ عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة واثارها، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة، الجزء الاول، ١٩٦٢، ص ٤٠٠.

(١٤) جورج هارت، مرجع سابق، ص ٦٧.

(*) جان فيركوتير، مصر القديمة، ترجمة ماهر جويجاتي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٣،ص ٩٢.

(١٥) كريستيان ديروش نوبلكور، المرأة في زمن الفراعنة، ترجمة حليم طوسون، دار الفكر للدراسات، القاهرة، الطبعة الاولي، ٢٠٠٠، ص٨٩

(١٦) جورج هارت، مرجع سابق، ص ٦٦.

(*) برونو آليوا، الطب في زمن الفراعنه، ترجمة كمال السيد، المجلس الاعلي للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤، ص ٢٣٦.

(*) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(*) جورج هارت، مرجع سابق، ص ٦٦.

(١٧) نوبلكور، مرجع سابق، ص٨٩ - ٩٠

- **حتشبسوت (١٤٧٩ – ١٤٧٥ ق.م)**[١٨].

حكمت مصر خلال الأسرة الثامنة عشرة وكان لها دوراً مشهوداً في مجالات الاقتصاد والتجارة، وقد جاءت النقوش وهي تسجل لها واقعة الميلاد الإلهي التي تصور الإله "آمون" يتقمص شخص والدها "تحوتمس الأول" مع زوجته الملكة "أحمس" ليضع فيها البذرة الإلهية، فتضع بعد ذلك طفلة تم رؤيتها وهي ترضع من ثدي الآلهة سميت "حتشبسوت" فكانت هي الوريث الشرعي الوحيد بعد وفاة أخواها وأختها في حياة أبيها، فحكمت البلاد إحدى وعشرين سنة وتسعة أشهر[١٩].

وكافة الدلائل تشير إلى أن جميع الملكات اللائي تولين العرش جئن في فترات سادتها التقلبات والاضطرابات إنتهت بانقضاء عصر أسرة عظيمة فقدت خلالها سلالة الملوك سلطتها وسطوتها وأفل نجمها، عدا الملكة "حتشبسوت" التي جاءت في فترة ازدهار وقوة في مصر وكانت تتوافر فيها شروط تولى العرش[٢٠].

وهناك رأى يرى أن حالة الفرعونة "حتشبسوت" تناقض الرأي القائل بأن وراثة المرأة للعرش كان مقبولاً في مصر الفرعونية، لأن هذه الفرعونة اضطرت إلى إتباع وسائل ملتوية كي يقبلها المصريون، فرغم أنها الوريث الشرعي لعرش أبيها "تحوتمس الأول" (١٥٣٠ – ١٥٢٠ ق.م)[*] إلا أنها لجأت إلى الزواج من أخيها "تحوتمس الثاني" (١٥٢٠ – ١٥٠٥ ق.م)[*] وهو ابن لأبيها من زوجة ثانوية هي "موت نفرت" وذلك لتمنحه الحق في تولي عرش حورس. هذا بالطبع بالإضافة إلى اللجوء لصياغة أسطورة الميلاد الإلهي لإضفاء المزيد من الشرعية على حكمها في نظر الشعب، وتضمين القصة أن والدها قام بتدريبها على إدارة شئون البلاد، وعدم توليها الحكم بشكل مطلق حتى بعد إعلانها ملكاً على البلاد، فهي لم تستقل عن الوريث الذكر "تحوتمس الثالث" (١٤٧٩ – ١٤٢٥ ق.م)[*]ابن زوجها والذي تولت الوصاية عليه ولكنها شاركته في الحكم، كل ذلك يقطع بأن توليها العرش كان لظروف استثنائية وأن المصريين لم يكونوا يتقبلوا الفرعون إلا ذكرا، وأن تلك لم تكن هي الحالة الأولى التي لا تتولى فيها المرأة حكم البلاد بينما هي التي لها حق وراثة العرش، فإبنة "إخناتون" "عنخس إن با آتون" كانت هي وريثته الشرعية الوحيدة لحكم البلاد لكنها تزوجت "آى" ليتمكن من الجلوس على العرش بدلاً منها[٢١].

---

(١٨) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
(١٩) راجع: أ.د/ زكية طبوزادة، تاريخ مصر القديم من افول الدولة الوسطي إلي نهاية الاسرات، مراجعة أ.د/ محمد ابراهيم علي، د ن، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٥ : ٦١.
(٢٠) أ.د/ محمد محسوب، مرجع سابق، ص٣٠
(*) فيركوتير، مرجع سابق، ص ١٠٩.
(*) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(*) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

المطلب الثاني
وظيفة الوزير

كان الناس يطلقون على الوزير لقب "الحكيم" أو "الصديق الوحيد للملك"، وذلك نظراً لأهمية وظيفة الوزير وعلو منزلتها، فكانت وظيفة مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة وبالتالي لم يكن يخضع لطرق التعيين والترقي المتبعة قبل الموظفين الإداريين في الدولة[٢٢]. والذي يختار الوزير هو الملك ودون التقيد بقواعد اللوائح الإدارية في تعيين الموظفين كما سبق القول[٢٣]، وكان يختاره عادة من بين أبنائه أو أحد أفراد الأسرة المالكة[٢٤].

وقد حلت وظيفة الوزير محل وظيفة المستشار الأكبر التي عرفها المصريون قبل توحيد القطرين وهي وظيفة لم تكن وراثية حتي عهد الأسرة الرابعة، حيث كان الملك يختاره من بين الذين تدرجوا في الوظائف حتي صاروا في مراكز الإدارة العليا[٢٥]، وهم من الأمراء الكبار ومن المحتمل أن الوزير كان أكبر أبناء الملكات الثانويات إرضاءا لهن وتعويضا لأبنائهن عن وراثة العرش[٢٦].

وقد تأكد احتكار العسكريين منذ عهد "امنحتب الثالث" لوظيفة "الوزير" ففي عهد ذلك الملك – عهد الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة – يتولى "رع موزا" القائد المساعد للجيش منصب الوزير، وكذلك المدعو "آى" أحد كبار قادة الجيش يتولى

---

(٢١) راجع رأي: د/ محمد محسوب، مرجع سابق، ص٣١-٣٣

(٢٢) أ.د/ عباس الغزيري، تاريخ القانون المصري "القانون الفرعوني"، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت، ص١٠١وكان إنشاء وظيفة الوزير من أهم مظاهر التجديد في الحكومة المصرية في عصر الأسرة الرابعة ، وكان الوزير هو رئيس الحكومة وفي نفس الوقت كان كاهناً للآلهة "تحوت" إله القانون، والإله "معات" آلهة العدالة ، وكان أول وزير هو "كانفر" الذي عاش فى بداية الأسرة الرابعة في عهد الملك "سنفرو"، ولقد كان الوزير هو الرئيس الأعلى للإدارة المصرية ، ويتولى بحث دراسة الأمور الهامة في البلاد ، والإشراف على السجلات الملكية ، كما كان رئيساً للقضاة ، فكان هو الرئيس لمحكمة الستة العليا وفي يده إدارة أهم مصالح الدولة وهي الخزانة ووزارة الزراعة ، ومن ألقابه "مدير كل أعمال الملك: راجع د/ سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، الجزء الثاني في مدنية مصر وثقافتها في الدولة القديمة والعهد الاهناسي، ٢٠٠١، ص ١٤ – ١٥.

(٢٣) أ.د/ صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الثاني، "الشرائع السامية" ، د ت، ص ٤٧.

(٢٤) أ.د/ سمير أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، مكتبة العربي، القاهرة، الطبعة الاولي، ٢٠٠٠، ص ٥٨٤.

(٢٥) راجع: أ.د/ محمد الصافوري، القانون المصري القديم، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم، ١٩٩٤، ص ١٢٧ – ١٢٨.

(٢٦) أ.د/ عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٣٣١.

الوزارة في عهد "توت عنخ آمون"[٢٧]. ثم يتولى "حور محب" - وكان قائداً للجيش – منصب الوزارة بعد "آى" وتولى "رمسيس" الوزارة وكان قائداً في عهد "حور محب" ثم تولى "سيتى" الوزارة في عهد "حور محب" وفي عهد أبيه "رمسيس" الملك بعد ذلك[٢٨].

وقد كانت هناك سيدة شغلت وظيفة "وزير" وكان ذلك خلال الأسرة السادسة والعشرين وهي مرحلة ازدهار حضاري[٢٩].

ويتبين بالتالي أن وظيفة "الوزير" كان يحتكرها أبناء الملوك أو أحد أفراد الأسرة المالكة، أو أحد القادة العسكريين- في عصر الدولة الحديثة-، ولم تشغلها المرأة إلا مرة واحدة خلال الأسرة السادسة والعشرين.

المطلب الثالث
وظيفة حاكم الإقليم

حاكم الإقليم كان في الأصل مجرد موظف إداري تدرج في مناصب الإدارة بداية من وظيفة كاتب بمرسوم ملكي ثم يختاره الملك لشغل وظيفة حاكم إقليم ثم مديراً لإحدى مصالح الدولة في الإدارة المركزية ثم عضواً في مجلس العشرة الذي يشرف على كل مرافق الدولة، وحاكم الإقليم مثل بقية الموظفين كان يخضع في تعيينه ونقله وعزله لمشيئة الملك[٣٠].

وحتى الأسرة الرابعة كان الملك يختار حكام الأقاليم من بين أفراد الأسرة المالكة، وكانوا مسئولين أمام الملك مسئولية شخصية عن مصالح الأقاليم[٣١]. ومثال علي إحتكار أفراد الأسرة المالكة للوظائف الهامة ومنها وظيفة حاكم الإقليم حالة أبناء الملك "سنفرو" من الأسرة الرابعة الذي حكم أربعة وعشرين عاما وتولي أبنائه كافة المناصب الهامة في البلاد سواء في الأقاليم أو في العاصمة[٣٢]، وفي عهد الدولة الوسطي كانت البنت الكبري تتولي حكم الإقليم بالوراثة عن أبيها ومن ذلك إبنة حاكم "سيوط" التي تولت حكم هذا الإقليم بأمر ملكي بعد وفاه أبيها إلي أن كبر إبنها وتسلم

---

(٢٧) أ.د/ فتحي المصرفاوي، دور الجيش في الإدارة والاقتصاد في مصر الفرعونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٠-٤١

(٢٨) راجع: المرجع السابق، ص٤٢

(٢٩) أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص ٢٥٧

(٣٠) أ.د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٤٦٠، هامش رقم (١)

(٣١) أ.د/ عباس الغزيري، المرجع السابق، ص٣٧

(٣٢) أ.د/ أحمد فخري، مرجع سابق، ص ٨٦.

الحكم عنها[٣٣] وفي عهد الدولة الحديثة أصبح حكام الأقسام يعينون من بين موظفي الحكومة دون النظر إلي حسبهم، فكانت الفرصة سانحة أمام أصحاب الطبقة الوسطي للوصول إلي ذلك المنصب بعد أن كان يتم تعيين الحكام من الأشراف وأقاربهم[٣٤].

إذن وظيفة حاكم الإقليم كان يحتكرها أبناء الملوك وأفراد الاسرة المالكة وأبناء حكام الاقاليم وذلك حتي عهد الدولة الوسطي، وكانت الفرصة مواتية لأصحاب الطبقة الوسطي للوصول إلي هذا المنصب في عصر الدولة الحديثة.

المطلب الرابع
الوظائف الأخرى

أولا: الدولة القديمة (٢٧٨٠ – ٢٤٠٠ ق.م) [٣٥]:

حتى الأسرة الرابعة لم يكن الملك حراً في اختيار موظفيه بل كانت هناك قيود تتمثل في القوانين واللوائح التي يجب أن يلتزم بها والتي تقضى باختيارهم من المثقفين من المصريين دون الأجانب لشغل وظيفة "كاتب" وهي أدنى الوظائف، ثم إذا ما أثبت الموظف الكفاءة والمهارة في العمل تدرج في الوظائف الإدارية حتى يصل إلى أعلاها، ومن بين كبار الموظفين كان يختار الملك كبار مساعديه لشغل المناصب الكبرى في مجلسه الخاص أو في عضوية مجلس الحكومة أو في الإدارات المركزية[٣٦].

فالمصريون كانوا جميعاً سواء أمام القانون في شغل الوظائف العامة، فلم يكن هناك وجود لأي امتياز طبقي في شغل الوظائف، والموظفون أنفسهم لم يتمتعوا بأي امتياز قانوني عن غيرهم من سائر الموظفين فيما عدا بعض الألقاب التي كانت تطلق عليهم والتي تدل على طبيعة العمل الذي يمارسونه، وهي ألقاب لم تكن وراثية، والوظائف جميعها لم تكن وراثية[٣٧].

---

(٣٣) راجع: برستيد، تاريخ مصر من أقدم العصور إلي الفتح الفارسي، ترجمة حسن كمال، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ٩٨ : ١٠٦

(٣٤) المرجع السابق، ص ١٦٠، ولكن هل تقرر في ذلك العهد الحق في التعليم وبالمجان، فكان هؤلاء الموظفين منهم أبناء الفقراء إلي جانب متوسطي الحال والنبلاء؟ إذ أنه بدون تقرير الحق في التعليم وبالمجان يصبح مبدأ المساواة في التوظف مجرد كلام نظري: راجع في هذا المعني أ.د/ محمد الشافعي ابو راس، مبدأ المساواة في النظام الاسلامي، دار الهنا للطباعه، د م، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(٣٥) جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣٦) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٤٤١

(٣٧) أ.د/ السيد فودة، المرجع السابق، ص٤٨

والملك كان يتولى تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وعزلهم بناءاً على توافر درجة كفاية معينة من التدريب والعلم والثقافة[٣٨]، وذلك بمقتضى السلطة المطلقة للملك في المجال التنفيذي وأياً كان وضع الموظف داخل مرفق الدولة وأياً كان نوع الوظيفة التي يمارسها[٣٩]، وقد كان الملك ملزماً بإتباع هذه الأحكام بالنسبة لأبنائه وأقاربه[٤٠].

وتطبيقاً لذلك نجد في مقبرة "متن" –من عهد الأسرة الرابعة (بدأت ٤٨٥٧ ق.ه، ٤٢٣٥ ق.م)[*] سرداً للوظائف المختلفة التي شغلها أثناء حياته[٤١] فيذكر أنه بالرغم من كونه قريباً للملك إلا أنه اضطر إلى الاجتهاد في عمله حتى ارتفع من أسفل السلم الوظيفي ووصل إلى أعلى المناصب، حيث بدأ كاتباً لبيت الطعام، ثم تدرج في الوظائف حتى أصبح محافظاً لنحو إثنتى عشرة مدينة كبيرة بالدلتا[٤٢].

وأصحاب النشأة البسيطة كان باستطاعتهم أن يرقوا إلى أعلى المناصب دون أن يكون لهم أقارب ذووا نفوذ، طالما توافرت لهم المهارة والنزاهة، حيث لم يعاني أصحاب المواهب من التفرقة والتمييز بسبب إختلاف الطبقة أو اللون فقد نجد نوبي في أعلى الدرجات الوظيفية، كما كان الفرعون يتحرى اختيار المكان المناسب للموهبة المناسبة[٤٣].

وبالرغم أن الوظائف لم تكن وراثية في عهد الأسرة الرابعة (٢٦٢٠ – ٢٥٠٠ ق.م)[*] إلا أن بعض الأسر كونت طبقة مثقفة كان يتم الرجوع إليها في اختيار الموظفين، كما أنه ابتداءً من عهد هذه الأسرة آلت الوظائف الكبرى إلى كهنة الملك[٤٤].

وبالطبع كانت هذه الأسر ذات مكانة اجتماعية مكنتها من الانفاق على تعليم أبنائها، حيث لم يكن التعليم في مصر الفرعونية مجانياً[٤٥]، "وبدون تقرير الحق في التعليم وبالمجان يبقى مبدأ المساواة في التوظف لفظ دون مضمون" فمجانية التعليم

---

(٣٨) أ.د/ عباس الغزيري، المرجع السابق، ص٩٤
(٣٩) أ.د/ محمود السقا، المرجع السابق، ص٥٨
(٤٠) راجع: أ.د/ السيد فودة، القانون الفرعوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٧.
(*) أوغسطوس ماريت بك، كتاب تاريخ قدماء المصريين المسمي قناصة أهل العصر من خلاصة تاريخ مصر، ترجمة عبد الله ابو السعود، المطبعة الخديوية، القاهرة الطبعة الأولي، ١٢٨١هـ، ص ٣٣.
(٤١) أ.د/ أحمد فخري، مرجع سابق، ص ٧٩، وقد نقلت المقبرة كاملة إلي متحف برلين، المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤٢) راجع: أ.د/ السيد فوده، مبدأ المساواة ومدى تطبيقه في مصر، مرجع سابق، ص٤٩
(٤٣) راجع: أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص١١٧
(*) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
(٤٤) أ.د/ محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د ت، ص٩٣
(٤٥) عن الحق في التعليم بمصر الفرعونية راجع: أ.د/ محمد فياض، أ.د/ سمير أديب، الأمومة والطفولة في مصر القديمة، دار البستاني، القاهرة، ٢٠٠١،ص٢٠٠.

توفر للجميع فرص تحقيق شروط تولي الوظائف العامة[٤٦]، كما أن الملوك منذ نهاية الأسرة الرابعة كانو يقومون بتربية أبناء كبار الموظفين داخل القصور الملكية كي يضمنوا ولاء آبائهم، ومن هؤلاء الأبناء كان يتم تعيين كبار موظفي الدولة والحكام[٤٧].

وعصر الدولة القديمة (٢٧٨٠ – ٢٤٠٠ ق.م) [٤٨] حوى أكبر عدد من وظائف النساء، حيث كان باستطاعة النساء اللاتي تلقين دروسهن ككتبة الالتحاق بالإدارة، ومن الألقاب التي حملنها "رئيسة قسم المخازن، مفتشة المخازن، مسئولة الكهنة الجنائزيين، كبيرة خدم الأجنحة الملكية، مفتشة قاعة الطعام، مراقبة المخازن"، كما سمح لبعض الفتيات تعلم الطب والجراحة، فالسيدة "بسشت" من عهد الأسرة الرابعة كانت تحمل لقب "مديرة الطبيبات"، وهناك مهنة "المرضعة" التي لم تكن تحتاج إلى تدريب خاص إلا أن المرضعات الملكيات كان يتعين أن يكن حاصلات على التعليم الضروري لمتابعة دراسة النبيلات مثل "سش سشت" مربية الأميرة "أدوت" كما كان يوجد "القابلات" ومنهن من حظين بتقدير البلاط وكن يحصلن على بعض مبادئ الطب[٤٩].

أما عن الطبقة الكهنوتية في مصر الفرعونية فكانت تتكون من الذين نالوا حظاً كبيراً من التعليم والثقافة من خلال دراستهم في مرحلة الطفولة المبكرة في مدارس ملحقة بالقصر الملكي أو المعابد، وكان يوجد منهم عدد هائل لهم مراتب مختلفة وألقاب متنوعة، وتختلف طريقة إعدادهم ووظائفهم باختلاف المعابد التي ينتسبون إليها[٥٠]. وقد كان باب الترقي مفتوحاً أمام هؤلاء الكهنة للانتقال من درجة إلى أخرى أعلى بشروط خاصة منها أن يكون رجل الدين مجداً في دراسته، وأدى مهام عمله بكفاءة ونشاط، فلا يوجد تدخل لقرابة أو وساطة أحد[٥١].

ومنذ عهد الدولة القديمة تمتعت النساء بحق تولى وظائف الكهانة، فكن يتباهين أنهن كاهنات (خادمات للإله) "حاتور ونوت" حيث كن يملن إلى خدمة آلهة الحب "حاتحور"[٥٢]. وكذلك الوظائف العسكرية في الدولة القديمة لم تكن وراثية ولكن معظم الذين تم تعيينهم فيها كانوا يدخلون أبنائهم فيها[٥٣].

---

(٤٦) أ.د/ محمد الشافعي أبو راس، مرجع سابق، ص٣٠.
(٤٧) أ.د/ أحمد البغدادي، محاضرات في تاريخ القانون المصري، د ت، د م، ٢٠٠١، ص ٥٢.
(٤٨) جان فيروكوتير، مرجع سابق، ص ٧٨.
(٤٩) راجع، نوبلكور، مرجع سابق، ص١٦٠-١٦١
(٥٠) أ.د/ محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٨٨.
(٥١) المرجع السابق، ص٢٨٨.
(٥٢) إرمان أدولف، مصر القديمة، ترجمة د/ عبد المنعم بكر، د/ محمد انور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢١٢.
(٥٣) راجع: د/ سليم حسن، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٤٩٩، ويذكر ديودور الصقلي أن وظائف الكهنة كانت تورث لأبنائهم: راجع: ديودور الصقلي، ديودور الصقلي في مصر، ترجمة وهيب

وقد كانت الأنثى تحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه الذكر عن نفس العمل، فكانت هناك مساواة في الأجور بين الإناث والذكور[٥٤]، وقد يتمثل الأجر في الإنتفاع بقطعة من أرض الدولة[٥٥].

ثانيا: الدولة الوسطى (٢٠٦٥ – ١٧٨٥ ق.م) [٥٦]

في عهد الدولة الوسطى قل عدد وظائف النساء بعدما تراجع وضع سيدة المنزل "نبت بر" بشكل واضح في أغلب الأنشطة النسائية، ووثائق هذا العصر توضح مهن للنساء مرتبطة بإدارة المصالح كانت تستلزم التدريب على مهنة كاتب مثل "مديرة مخازن الكتان الملكية لأجل القرابين المقدمة للإله"، وكان من المناصب الشائعة منصب "مدير الأختام" ومن أشهر من تولينه السيدة "تشات" مديرة أملاك الحاكم "خنوم حتب الثاني" في بني حسن أمينة الخزانة (سد جواتيت) والمسئولة عن ثروة سيدها، كما توجد آثار لقهرمانات تولين أعمال هامة، ومهما كان جنس الموظف أو عمره فإنهم كانوا يحصلون على أجور متساوية مقابل عمل محدد[٥٧].

وكان للنساء الحق في شغل بعض الوظائف بإدارة المعابد، ففي عهد الأسرة الثانية عشرة عينت شقيقتان لأحد كبار كهنة "بتاح" كمديرتين لأعمال ممتلكات الإله، كما ظهرت خلال الدولة الوسطى وظيفة "زوجة الإله" أو "المتعبدة الربانية" ويبدو أن شاغلات هذه الوظيفة في ذلك العصر لم يكن من المنتسبات إلى القصر الملكي، وكن يكلفن بإيقاظ الرغبة الجنسية لدى الإله أمثال "آمون"، و "بتاح"[٥٨].

ومنذ عهد الدولة الوسطى انتشرت عادة بيع الوظائف الكهنوتية والوثائق القديمة تشير إلى ذلك[٥٩]، فقد عثر على عقد بيع المبيع فيه وظيفة كهنوتية[٦٠]، فكان المنصب الديني وراثي في عائلات معينة يقوم أفرادها بهذا المنصب كوظيفة ثانوية، فالكاهن يرث وظيفته عن أبيه الذي كان كاهناً داخل المعبد[٦١]. والضباط داخل الجيش النظامي كانوا "رجالا عريقي النسب والأصل"[٦٢]، مما يعني أن الفقراء ومتوسطي الحال من

كامل، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص١٢٥، وكذا الوظائف العسكرية تورث للأبناء، راجع: المرجع نفسه، ص ١٢٦.

(٥٤) أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٥٥) أ.د/ عادل بسيوني، فلسفة القانون المصري وتاريخه، دار الثقافة العربية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

(٥٦) جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ٩١.

(٥٧) راجع: نوبلكور: مرجع سابق، ص١٦١.

(٥٨) أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص٢٧٥.

(٥٩) أ.د/ فتحي المرصفاوي، المرجع السابق، ص٣٥

(٦٠) أ.د/ فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص٢٠٨

(٦١) إرمان أدولف، مرجع سابق، ص٢٠٩

(٦٢) بريستيد، تاريخ مصر من أقدم العصور إلي العصر الفارسي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

أبناء الشعب لم يكن يمكنهم الوصول لذلك المنصب للجيش، وجميع ما سبق يتعارض مع مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة.

ثالثا: الدولة الحديثة (١٥٨٠ – ١٢٠٠ ق.م)[٦٣]:

ظلت نسبة شغل الإناث للوظائف المتعلقة بالتنظيم الإداري للدولة ضئيلة جداً على الدوام إذا ما قورنت بنسبة الرجال في أي عصر من العصور[٦٤]. ففي عصر الدولة الحديثة تولى الرجال كافة مقاليد الجهاز الإداري ولكن في بعض الأحيان يمكن للموظف الذي يسافر أن يحل زوجته مكانه، ومثال لذلك مفتش الضرائب الذي وكل زوجته في تمثيله في عمله وأن توافيه بتقارير مفصلة[٦٥].

كما انحصرت ظاهرة عمل النساء داخل المعابد انحسار شبه كامل عدا في نطاق "طيبة" حيث وجدت بعض الكاهنات الثانوية، كما أن سيدات المجتمع استأثرن بوظيفة "رئيس حريم الإله" ووظيفة "زوجة الإله" أصبحت وظيفة ملكية بحتة، ووظيفة "مغنية آمون" كانت سيدات الطبقة الراقية الصغيرة والكبيرة يمكنهم شغلها حيث يحصلن على الأرباح التي تدرها خزينة المعبد، ويتمتعن بحرية واستقلال استثنائي ويظهر أنهن كن الطبقة الوحيدة التي يمكن أن تدخل في نطاقها النساء اللاتي ينحدرن من أوساط متواضعة للغاية كزوجات النساجين أو زوجات الاسكافيين[٦٦]. ولكن في فجر الحقبة الصاوية لجأ الملوك إلى النساء كي يحللن بالكامل محل كبار الكهنة بعدما أصبح نفوذ الكهنة في عصر الدولة الحديثة أخطبوطياً[٦٧].

وفي عهد الدولة الحديثة كان الرجل يزعم أحقيته في كهانة معبد معين بقوله أنه إبن لكاهن هذا المعبد، ويوجد من العصر المتأخر لوحات تعرض سلسلة من الأنساب يظهر فيها أصحاب النسب حتي الجيل السابع عشر من كهنة معبود بعينه[٦٨]. ويذكر د/ سليم حسن أن وظائف الكهانة في عهد الدولة الحديثة لم تكن تورث بشكل حتمي[٦٩]، مما يفهم منه أنها كانت قابلة للتوريث مما يخل بالمساواة في تولي الوظيفة العامة.

---

(٦٣) جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٦٤) أ.د/ محمد محسوب، مرجع سابق، ص٢٥
(٦٥) نوبلكور، مرجع سابق، ص ١٦١
(٦٦) أ.د/ محمود سلام زناتي مرجع سابق، ص٢٧٦
(٦٧) نوبلكور، مرجع سابق، ص١٦٤
(٦٨) أ.د/ سمير أديب، مرجع سابق، ص ٦٨٨.
(٦٩) د/ سليم حسن، مصر القديمة، الجزء التاسع "نهاية الأسرة الواحدة والعشرين وحكم دولة اللوبيين...." مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة، ١٩٥٢، ص٤٨٣.

وفي عهد الدولة الحديثة زاد انتشار عادة بيع الوظائف الكهنوتية وبخاصة وظائف صغار الكهنة[٧٠]. ومنذ عهد "تحوتمس الرابع" (١٤٠١ – ١٣٩١ ق.م)[*] انتقلت الوظائف الكهنوتية العليا إلى أيدي القادة العسكرية بعد إصدار هذا الملك قراراً بتعيين "حور محب" وهو قائد سلاح المركبات في وظيفة "المشرف على كهنة جميع الآلهة بالوجهين القبلي والبحري" وبالتالي كان تعيين المشرفين على أملاك المعابد من بين كبار العسكريين[٧١].

وسار "حور محب" على نفس الطريق واستمر ذلك الوضع حتي نهاية الأسرة العشرين (١٢٠٠ – ١٠٨٥ق.م)[*]حيث يقوم الحاكم بتعيين العسكريين في الوظائف الكهنوتية [٧٢].

وقد تمكن العسكريين من السيطرة على أهم الوظائف داخل القصر الملكي وكانوا يفخرون بحملهم تلك الوظائف والألقاب الشرفية الخاصة بها مثل "الصديق الوحيد، حامل الأختام، الأمين الأول للأوامر الملكية، ورئيس المضيفين بالقصر الملكي، وحامل مروحة الملك، وهذه الوظائف جعلتهم يسيطرون على مواقع اتخاذ القرار بالدولة[٧٣].

وعن الوظائف العسكرية بالدولة الحديثة، ذكر "أمنحتب بن حبو" كاتب المجندين من عهد الأسرة الثامنة عشرة في نقوشه أنه كان: "يجعل المجند الصغير يحل محل سلفه لتكون بذلك عصا شيخوخته ممثلة في إبنه الذي يحبه[٧٤]. كما كانت وظيفة "كاتب المجندين" وراثية داخل الجيش وهي الوظيفة التي من خلالها يترقى الموظف إلى وظيفة قائد بالجيش[٧٥].

وبالرغم من جميع ما سبق فإن الموظف الصغير كان يمكنه أن يرتقي في عمله حتي يصبح موظفاً قديرا فمن هذا العصر يقول أحد صغار الموظفين: "لقد كنت فقيرا وضيعا ونشأت في قرية حقيرة فشملتني رعاية سيد القطرين، فصرت محبوبا عنده ، لقد رقاني جلالته علي أصدقائه الملكيين وقدمني بين أمراء القصر الملكي،"[٧٦]

---

(٧٠) أ.د/ فتحي المرصفاوي، "دور الجيش في الإدارة والاقتصاد في مصر الفرعونية، مرجع سابق، ص ٣٥.

(*) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٧١) أ.د/ فتحي المرصفاوي، المرجع السابق، ص ٦٦ .

(*) جان فيركوتير ، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٧٢) راجع : أ.د/ فتحي المرصفاوي، المرجع السابق، ص ٥٢ – ٥٣.

(٧٣) راجع: المرجع السابق، ص٥٠-٥١.

(٧٤) د/ سليم حسن، مصر القديمة، الجزء الخامس "السيادة العالمية والتوحيد" مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص٤٨٤.

(٧٥) المرجع السابق، ص٥٠٣.

(٧٦) بريستيد، تاريخ مصر من أقدم العصور إلي الفتح الفارسي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

المطلب الخامس
الأجانب وحق تولي الوظائف العامة

جاء في موسوعة الفراعنة أن مستعمرات أسيوية أنشئت في مصر، حيث استقر فيها أعداداً كبيرة من الآسيويين، وكان أغلبهم يعمل بأدنى المهن شأناً والبعض منهم حقق نجاحاً كبيراً في مجال الأعمال الإدارية العليا، واستطاع الوصول للبلاط الملكي ويلقب بالنديم الملكي[٧٧]، ففي عهد رمسيس الثالث تولي الأجانب وظائف الدولة العامة وخاصة في البلاط الملكي فكان بقصر الملك خمسة من الأمناء الأجانب من بين أحد عشر أمينا[٧٨]، ورئيس شرطة القصر الملكي في بلاط "مرنبتاح" كان سوريا ويدعي "بن عوزن" "Be- ozen"[٧٩].

والأجانب شاركوا بوظائفهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية وتقلدوا الكثير من المناصب وخاصة في الجيش المصري والشرطة وخدمة المعابد[٨٠]، وكان عمل الجنود المرتزقة في الجيش شائعا وبشكل خاص في عصر رمسيس التاسع[٨١] وقد بدء إلتحاق الأجانب بالجيش المصري منذ عهد الأسرة السادسة[٨٢]، وقد اتخذ العديد من الملوك حرسهم الخاص من الأجانب أمثال "تحوتمس الرابع" الذي استعمل العناصر الليبية في حراسته، واتخذ "اخناتون" من شعوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة "الشردن" حرساً له، كما رافق "رمسيس الثالث" في رحلات صيده "الشردن" بالإضافة إلى الليبيين والأناضوليين[٨٣]، وبالرغم أن هذه الأجناس هم في الأصل أسري حروب وعبيد إلي أن رمسيس الثالث عينهم في أعلي الوظائف بالحكومة والقصر الملكي[٨٤].

وكانت الإستعانه بالحراس الأجانب هو الأمر الغالب في جهاز الحراسة الخاص بالملوك في أواخر عصر الدولة الحديثة[٨٥]، وكذا في العهد الصاوي، وقد كان أغلب جنود الملك "بسماتيك الأول" وحرسه الخاص من الأجانب[٨٦].

---

(٧٧) أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص٣٥٧.
(٧٨) أ.د/ أحمد فخري، مرجع سابق، ص ٢٩٧.
(٧٩) بريستيد، المرجع السابق، ص ٣٠٢.
(٨٠) د/ محمد عبدالرحيم محمد إبراهيم، مركز الاجانب في مصر، دراسة تاريخية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، د ت،ص٥٤
(٨١) أ.د/ أحمد البغدادي، مرجع سابق، ص ٦٤ – ٦٥.
(٨٢) بريستيد، المرجع السابق، ص ٣٠٢.
(٨٣) د/ محمد عبد الرحيم محمد، مرجع سابق، ص٦١
(٨٤) بريستيد، المرجع السابق، ص ٣٣٥.
(٨٥) أ.د/ أحمد البغدادي ، مرجع سابق، ص ٩٨.
(٨٦) بريستيد، المرجع السابق، ص ٣٨٤.

وفي عهد الأسرة العشرين نجد أجانب عملوا في وظيفة القضاء، فقضية مؤامرة الحريم في عهد "رمسيس الثالث" كان بعض المتهمين من الأجانب، ولذا عين الفرعون اثنين من الحجاب الياوران يحملان اسمين أجنبيين وكان أحدهما أسيوي[٨٧].

وقد فتح المجتمع المصري بكافة مرافقه أبواب العمل على مصراعيها لكل العبيد فكان يوجد العبيد الأقوياء الذين وصفتهم النصوص بأنهم "ذوي الأذرع المفتولة" وهم الذين قام على كاهلهم بناء المعابد والأهرامات وتشييد المسلات، وكان منهم الأذكياء وذووا الثقافة الذين تبوؤا مكاناً عاليا في القصر الملكي، فوُضعوا في مصاف علية القوم في استقبالات الشرف بالقصر الملكي مما يتضح معه أنهم لاقوا معاملة طيبة في حياتهم العادية[٨٨].

وقد شغل العبيد أرفع المناصب الإدارية، فسيدنا يوسف عليه السلام تولى الوزارة فصار الوزير الأول لفرعون مصر، وكانوا يعملون في كافة المجالات، وباب الترقي كان مفتوحاً أمامهم طبقاً للمهارة والخبرة، فكانوا يمارسون التجارة والصناعة والزراعة، ولم تذكر النصوص أنهم كانوا يمثلون أسيادهم في ذلك بل كان الواحد منهم يقوم بتلك الأعمال بنفسه ولحسابه الشخصي، فاعترف له القانون بذمة مالية مستقلة[٨٩].

ولقد أدى كثرة اعتماد الملوك على الأجانب في تولي بعض وظائف الدولة وكجنود مرتزقة إلى انحلال الدولة الفرعونية خلال الأسرة العشرين[٩٠].

وبذلك يتضح تمتع الأجانب في مصر الفرعونية الأحرار منهم والأرقاء بالكثير من الوظائف العامة في العديد من المجالات مما حقق لهم قدر عال من المساواة بينهم وبين المواطنين في تولي الوظائف العامة بالدولة.

المطلب السادس
ذوي الإحتياجات الخاصة وحق تولي الوظائف العامة

سبق ذكر أن القانون الفرعوني من المحتمل أنه كان يسمح بتولي ذوي الاحتياجات الخاصة لوظيفة الفرعون– إذا كان المستحق لوراثة العرش من ذوي الاحتياجات الخاصة – فالفرعون "رمسيس سبتاح" (١١٩٤ – ١١٨٨ ق.م)[*] من الأسرة التاسعة عشر، من المحتمل أنه كان مصابا بمرض شلل الأطفال أو بتشوه وراثي بقدمه وساقه اليسرى[٩١].

---

(٨٧) نوبلكور، مرجع سابق، ص٧٥

(٨٨) أ.د/ محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١

(٨٩) د/ محمد عبد الرحيم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص٨٣

(٩٠) أ.د/ صوفي أبوطالب، المرجع السابق، ص٤١٣ هامش رقم (١)

(*) جورج هارت، مرجع سابق، ص ٦٦.

كما عمل ذوي الإحتياجات الخاصة داخل المعابد وقصور الفراعنة والأثرياء[٩٢]، فتولوا الإشراف علي خزانة الملابس الخاصة برجال الدولة[٩٣]، والإشراف علي مخازن الذهب والنسيج نظرا لأمانتهم التي كانت معروفة بين المصرين، كما عملوا كهنة جنائزيون وكهنة للروح[٩٤].

وبالتالي أري أن القانون الفرعوني ساوي بين الأصحاء وذوي الاحتياجات الخاصة في حق تولي الوظائف العامة.

المبحث الثاني
مبدأ المساواة أمام حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمشاركة في الاستفتاءات الشعبية.
المطلب الاول
الحق في انتخاب حاكم البلاد

اختيار الحاكم

سبق القول أن فكرة ألوهية الملك ترتب عليها أن السيادة في الدولة المصرية كانت للملك ولم تكن للشعب حيث يستمدها الملك من أجداده الآلهة وبعد مماته يودع إبنه السلطة، مما ترتب عليه حصر السلطة في نسل الملك، وإلزام من سيجلس على العرش بالزواج من أخته حتى يظل الدم الملكي نقياً[٩٥].

والملكية الوراثية كانت قيداً على ممارسة المواطن رجلاً كان أو امرأة لما يسمى اليوم "مجموعة الحقوق السياسية" حيث كانت تقتضي الملكية الوراثية استبعاد جميع المواطنين من نطاق العمل السياسي، فكان لا يجوز للشخص أن يتطلع إلى كرسي الحكم وإلا أعتبر خائن، أو يطمح لتولي وظيفة سياسية وإلا أعتبر معتد، ومن يعترض على قرارات الملك يعتبر خارج عن إرادة الإله[٩٦].

ومن الصعب القول بوجود قانون يحكم وراثة العرش بين الملوك وأبنائهم ولكن المؤرخين والباحثين أقاموا رابطة قوية بين نظام وراثة العرش وفكرة ألوهية الملك، تمثلت في انتقال العرش إلى من كان يجرى في عروقه الدم الملكي من جهة الأب، مع

---

(٩١) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٩٢) أ.د/ عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٣٩٠.
(٩٣) برونوا آليوا، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٩٤) أ.د/ سمير أديب، مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٩٥) أ.د/ صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٨
(٩٦) أ.د/ محمد محسوب، مرجع سابق، ص٢١.

تفضيل من كانت أمه من نسل ملكي، ويؤكد ذلك ظاهرة زواج الملك من أخته والذي ينتج عنه الحفاظ على نقاء الدم الملكي وتقليل عدد المتطلعين للعرش[٩٧].

وحتى في الحالات التي يمكن ألا يتقبل فيها الشعب بسهولة الفرعون القادم على البلاد كان رجال الدين من الكهنة يتدخلون لصياغة الأساطير التي تضفي على حكمه الشرعية التامة بنسبته إلى الإله ليحظى بالقبول لدى مختلف طوائف الشعب، ومن هنا برزت الصلة الجسدية بين الملك والإله في السماء كما حدث في نسبة كلاً من "أمنحتب الثالث" و "حتشبسوت" إلى الإله "آمون"، وكذا في قصة تولي تحتمس الرابع للعرش[٩٨].

كذا في حالة عدم وجود إبن ذكر يخلف أباه الملك على العرش كان يتم تزويج إبنة الملك لأحد أمراء البيت المالك، كالأميرة "أحمس" التي تزوجها "تحوتمس الأول" فأصبح له الحق في ولاية العرش، وكذا "حتشبسوت" والتي تزوجت من أخيها "تحوتمس الثاني" وكان إبناً شرعياً لإحدى أميرات الأسرة المالكة، فأصبح له حق ولاية العرش[٩٩]، أو تتزوج الأميرة الملكية من أحد الشخصيات العظيمة من عامة الشعب فيصبح له حق ولاية العرش كما حدث بالنسبة "لحور محب"[١٠٠].

والشعوب القديمة بصفة عامة لم تكن تعرف نظرية الديمقراطية والتي تمكنها من إختيار من يمثلها وبالتالي لم يكن يحق للشعب إختيار الحاكم، ولم يكن الحاكم يحكم باسم الشعب[١٠١].

وفي المجتمع المصري القديم اقتصرت المشاركة في إدارة شئون البلاد على طبقة واحدة هي الطبقة الأرستقراطية، فليس من منطق الأمور الحديث عن حق الرجال أو النساء في تولي المناصب السياسية، أو حقهم في المساهمة في اتخاذ القرارات التي تسير شئون البلاد سواء بتولي منصب الحاكم أو بالمساهمة في اختيار الحاكم، وعلى سبيل المثال في عهد الأسرة الحادية عشرة (٢١٦٠– ٢٠٠٠ق.م)[*] جاء فراعنتها من

---

(٩٧) أ.د/ السيد فوده، القانون الفرعوني، مرجع سابق، ص٦٠.

(٩٨) كان لتحتمس الرابع إخوة أحق منه بالعرش فإدعي أن ابا الهول هو من جعله ملكا مكافأة علي أنه أزاح الرمال من علي جسد التمثال: أ.د/ سمير أديب، مرجع سابق، ص ١٥ – ١٦، وراجع اسطورة تولي حتشبسوت للعرش في أ.د/ زكيه طبوزادة، مرجع سابق، ص ٥٥ – ٦١، واسطورة تولي أمنحتب الثالث في المرجع السابق، ص ٨١.

(٩٩) راجع: أ.د/ محمود السقا، المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الخامسة والاربعون ، العددان الاول والثاني، مارس – يونيو – ١٩٧٥، ص ٥٨، هامش رقم (٢)

(١٠٠) راجع: أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص ٣٨، هامش رقم(١)

(١٠١) أ.د/ محمد الشقنقيري، مرجع سابق، ص ٨٨.

نسل أمراء "طيبة" "وهم نخاع الأرستقراطية المصرية" والذين يملكون أفضل أراضيها[١٠٢].

المطلب الثاني
حق الترشيح للمجالس النيابية

إستنبط الفقه الدستوري الحديث فكرة الدولة كشخصية معنوية دائمة ومستقلة عن حكامها والأفراد المكونين لها وما يترتب على هذه الفكرة من نتائج، بينما المجتمعات القديمة كانت تجهل هذه الفكرة[١٠٣]. وقد ترتب على هذا الجهل أن ارتبطت هذه المجتمعات بأشخاص حكامها القائمين على السلطة فيها[١٠٤].

ومن أهم نتائج فكرة ألوهية الملك إنفراد الملك/ الإله بالسلطات الثلاث في الدولة "التشريعية والتنفيذية والقضائية" مما ترتب عليه اختفاء مظاهر الديمقراطية المعروفة في الفكر الدستوري المعاصر، فلم تكن هناك أية ديمقراطية لا مباشرة ولا غير مباشرة، وبالتالي لم يعرف المصريون نظام المجالس الشعبية أو النيابية[١٠٥].

إلا أن أ.د/ صوفي أبو طالب يري أن الحكام في مصر إعترفوا لسكان الأقاليم ببعض الحقوق السياسية تمثلت في مجالس الأعيان وبالتالي فمصر الفرعونية عرفت تمثيل سكان الأقاليم في إدارة شئونهم، فالوثائق تدل على أن الملوك احتفظوا بنظام مجالس الأعيان الذي كان سائداً قبل توحيد البلاد في مصر السفلى وعمموا تطبيقه حيث طبق في مصر العليا أيضاً وحددوا اختصاصات هذه المجالس[١٠٦]. فكان كل مجلس للأعيان يتكون من عشرة أعضاء يقوم الملك باختيارهم من ذوي النفوذ والأعيان بالإقليم ويرأسهم حاكم الإقليم، وكانت تتحدد اختصاصات وسلطات هذه المجالس بقرار ملكي يتضمن تشكيلها، ولذلك كانت عرضة لحلها من قبل الملك إذا خرجت عن الاختصاصات المحددة لها أو خالفت قوانين الملك[١٠٧].

(*) جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ٩١.

(١٠٢) أ.د/ محمد محسوب، مرجع سابق، ص٢٠

(١٠٣) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٣٥

(104) Arango Ruze: Quelques aperçus sur l'histoire des institutions en Egypt. avant l'islam, Rev. Al Qanun wel iqtsad, le Caire, 1934, p. 2

(١٠٥) أ.د/ فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون وتطورها، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٦٩

(١٠٦) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٥١

(١٠٧) أ.د/ السيد فودة، المرجع السابق، ص١٦٨ - ١٦٩

وكان لهذه المجالس اختصاص قضائي حيث أن مجلس الأعيان كان يشكل داخل الإقليم محكمة أول درجة والتي تصدر حكمها وترفعه إلى حاكم الإقليم ليقوم بالأمر بتنفيذه، كما كان لهذه المجالس اختصاص إداري هام يتمثل في وضع كشوف الضرائب التي تحصل من الممولين[١٠٨]. إلا أن قرارات هذه المجالس لا تعتبر قابلة للتنفيذ إلا بعد موافقة وتصديق السلطة العامة، فالأحكام القضائية لا يتم تنفيذها إلا بعد أن يصدر الأمر من حاكم الإقليم بتنفيذها، وكشوف الضرائب يجب أن تعتمد من حاكم الإقليم ثم من ديوان الضرائب والذي له حق تعديلها[١٠٩].

ولكني لا أري إعتبار هذه المجالس صورة من صور تمثيل الشعب لأن أعضائها لم يتم ترشيحهم من قبل الشعب وإنما كانوا معينيين فيمكن للملك حل المجلس، كما أن قرارات هذه المجالس لم تكن نهائية ولكن كانت تحتاج إلي موافقة الملك، فلا يظهر من خلال هذه المجالس أي تمثيل شعبي.

المطلب الثالث
حق المشاركة في الاستفتاءات الشعبية

الملوك الفراعنة قام حكمهم على أساس نظام الحكم الملكي المطلق، فالفرعون إله، وبيده وحده جميع السلطات في الدولة "التشريعية والتنفيذية والقضائية"، ولأنه "يفعل ما يحبه، وأما ما لا يحبه فلا يفعله" فأري أنه لم يكن في حاجة إلى استفتاء الشعب في أي أمر من الأمور التي تخص الدولة والشعب، والذي لا يملك الرقابة على الفرعون ولا يملك محاسبته ولا معارضته. فيمكن القول أن المصريين لم يشاركوا خلال عهود الازدهار الحضاري في أي استفتاءات شعبية.

المطلب الرابع
الأجانب وحق الترشيح للمناصب السياسية

مُنع الأجانب من حق الترشح للمناصب السياسية فقد كانت قاصرة على المصريين دون الأجانب، وإن كان سيدنا يوسف عليه السلام قد تولى منصب الوزير الأول لمصر رغم كونه من الرقيق إلا أن توليته هذا المنصب لم يكن بطريق الترشيح بل عينه الملك لما له من خبرة وذكاء في العمل[١١٠].

إذن ما أراه أنه خلال عهود الازدهار الحضاري حُرم عامة المصريين من تولي وظيفة حاكم البلاد ووظيفة الوزير كما أن الوظائف الكبرى منذ عهد الأسرة الرابعة آلت إلى كهنة الملك. وقد تولت المرأة من نسل ملكي في بعض الحالات الاستثنائية خلال عمر الدولة الفرعونية وظيفة حاكم البلاد واختلف الفقه في مدى أحقيتها في وراثة

---

(١٠٨) أ.د/ فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص٨٧
(١٠٩) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٥١
(١١٠) د/ محمد عبد الرحيم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص٨٤

العرش، وقد تساوي الإناث مع الذكور أمام القانون في تولي الوظائف العامة في عهد الدولة القديمة ولكن في عهد الدولتين الوسطى والحديثة تقلصت وظائف النساء وأصبحت الوظائف الكهنوتية والعسكرية وراثية في طبقة خاصة مما أخل بمبدأ المساواة في التعيين للوظائف العامة.

وخلال تلك العهود حرم المصريون من المساهمة في إدارة الشئون السياسية وشئون الحكم في البلاد، فلم يكن لهم الحق في اختيار حاكم البلاد الذي انحصرت السلطة في نسله، ولم يعرفوانظام المجالس الشعبية أو المحلية ولم تتاح لهم الفرصة للمشاركة في استفتاءات شعبية، حيث لم يكونوا أصحاب السيادة ولا حتى مجرد شركاء في السلطة، وكانت أوامر الملك هي القانون.

فيمكن القول بأن مصر الفرعونية لم تعرف مبدأ المساواة في الحقوق السياسية خلال عهود الازدهار الحضاري سواء في تولي الوظائف العامة أو المساهمة في إدارة شئون الحكم.

الفصل الثاني
مبدأ المساواة في الحقوق السياسية خلال عهود الإقطاع

تقسيم:

يشمل هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة.

المبحث الثاني: مبدأ المساواة في حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمشاركة في الاستفتاءات الشعبية.

المبحث الأول
مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة
المطلب الأول
وظيفة "الفرعون"

أولا: حق أفراد الشعب في تولي وظيفة "الفرعون"

لم يحق لأفراد الشعب من خارج الأسرة المالكة خلال عهود الإقطاع تولي عرش البلاد لانحصار السلطة في نسل الملك، إلا إذا قام أحدهم باغتصاب العرش، كما في حالة الملك "أوسركاف"[١١١].

ثانيا: المرأة وحق تولي وظيفة "الفرعون"

رغم تراجع مركز المرأة المصرية في عصور الإقطاع إلا أن المؤرخ "مانيتون" أشار إلى فرعونة واحدة ربما حكمت اثنتى عشرة سنة في نهاية الأسرة السادسة بعد "مرت رع الثاني" وتدعى الفرعونة "نيتا كريت" ويقول "ايراستوتم" أنها حكمت مدة ست سنوات، وقد ورد في حوليات الرعامسة اسم هذه الملكة وهو "نيت – ايكيريت" حيث تذكر أنها حكمت سنتان وشهر ويوم واحد[١١٢] ويحكى "هيرودوت" أن المصريين ولوها الحكم بعد أن قتلوا أخيها فانتقمت لمقتله بخدعة أدت إلى مقتل العديد منهم ثم انتحرت[١١٣].

المطلب الثاني
وظيفة الوزير

في ظل الدولة الدينية ولأن الملك إله فوق البشر فقد أطلق يده في اختيار موظفيه فلم يعد يتقيد بقواعد التعيين والترقية، فأصبح يختار كبار موظفيه ووزرائه من بين أفراد أسرته أو من غيرهم من كبار أفراد الطبقة العليا ممن يتوسم فيهم الإخلاص والولاء لشخصه[١١٤]، ولأن الولاء الديني لا يشترط خبرة أو أقدمية في العمل فقد أدت طريقة الاختيار هذه إلى إبعاد أهل الخبرة عن تولى مقاليد الإدارة في البلاد ولذلك إحتكر الوظائف الكبرى عدد محدود من الأسر والعائلات وكانوا يتوارثونها إبناً عن أب[١١٥] وعليه منذ عهد الملك "بيبى الثاني" خامس ملوك الأسرة السادسة، أصبح منصب الوزارة وراثياً حيث انحصر في عائلة أحد حكام الأقاليم وجمع الوزير بين منصبه وحكم أحد الأقاليم[١١٦].

ويلاحظ خلال العهد الإقطاعي الأول تولي امرأة لمنصب "الوزير" وهي السيدة "نبت" القاضية والوزيرة وهي الحماة الثانية للملك "بيبى الأول" من الأسرة الخامسة وقد حصلت على ذلك المنصب لكونها من أسرة ذات نفوذ شديد "بأبيدوس" عملت على

---

(١١١) عن "أوسركاف" واستيلائه علي العرش راجع : أ.د/ أحمد فخري، مرجع سابق، ص ١٠١ – ١٠٢.
(١١٢) نوبلكور، مرجع سابق، ص٨٨
(١١٣) راجع: هيرودوت، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥
(١١٤) راجع في هذا المعني: أ.د/ عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٣٧١.
(١١٥) أ.د/ السيد فوده، المرجع السابق، ص٨٧-٨٨
(١١٦) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٥٢

حماية الملك أثناء مؤامرة مدبرة في الحرملك[١١٧]. وقد عثر على نقش يعدد ألقاباً لها: "الأميرة الوراثية، رئيسة الإدارة، إبنة جب، إبنة تحوت، صاحبة ملك مصر العليا والسفلى، إبنة حورس، القاضي والوزير"[١١٨].

المطلب الثالث
وظيفة حاكم الإقليم

كان الملك يمنح تابعيه من "الايماخو" منحاً وراثية، وقد تكون في شكل وظيفة دينية أو مدنية، فإذا منح الملك أحد تابعيه وظيفة حاكم إقليم كمنحة فهذا كان يعني أنه يفوضه هو وورثته من بعده في ممارسة سلطات الملك في ذلك الإقليم، وبالتالي فقد تحول حاكم الإقليم من موظف إداري إلى أمير إقطاعي حيث يرث وظيفته عن مورثه على أساس أن أسرته حصلت عليها كمنحة وراثية وليس باعتباره موظفاً[١١٩] والوثائق تذكر أن الملك كان يولى بعض الأشخاص وورثتهم من بعدهم حكم عدة أقاليم[١٢٠] من ذلك أسرة "سوبك حتب" وأبنائه الثلاثة "عنخ بيبي الأكبر والأوسط والأصغر" حيث كانوا من الأسر الكبيرة التي تولت حكم إقليمهم "منطقة مير في المنيا" بالإضافة إلي ولاية الصعيد[١٢١].

وعن أحد أمراء المقاطعات ويدعي "حاتي عا"، يذكر **د/سليم حسن** أنه لم يكن موظفاً بل كان من علية القوم وأشرافهم فكان يتسلم مقاطعة معلومة بالوراثة هبة له، فكانت له حقا مكتسباً وكان الفرعون يصدر مرسوما بتعيين أمير المقاطعة ويتضمن أيضاً إطلاق يده في ريع هذه المقاطعة، وكان يقام احتفال عند صدور ذلك المرسوم يحضره أقران الأمير ويصبح من تلك اللحظة الحاكم الجديد المتصرف في كل أمور المقاطعة فيحكم كيفما شاء[١٢٢].

ومنذ أواخر عهد الأسرة الخامسة أصبحت وظيفة حاكم الإقليم تورث بقوة القانون[١٢٣] وكان ملوك الأسرة السادسة يقومون بتربية أبناء كبار الحكام مع أبنائهم داخل القصر الملكي، حتي إذا تولوا حكم الأقاليم فيما بعد يكونوا قد شبوا علي الطاعة

---

(١١٧) نوبلكور، مرجع سابق، ص١٦٠
(١١٨) أ.د/ محمود سلام زناتي، مرجع سابق، ص٢٥٦
(١١٩) أ.د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، ص٤٦٠
(١٢٠) راجع: المرجع السابق، ص٤٥٨.
(١٢١) أ.د/ عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٣٩٣، هامش رقم (٢).
(١٢٢) د/ سليم حسن، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٣٦
(١٢٣) راجع: أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٤٥٠

والإخلاص والوفاء لملوكهم[١٢٤] وبداية من أواخر عهد الأسرة السادسة كان الوزير يعين أقاربه في أعلى الوظائف وبخاصة حكم الأقاليم[١٢٥].

وقد إستمر توارث حكام الأقاليم لوظائفهم وربما كان ذلك بناءا علي قانون ولم يعودوا قابلين للنقل منها[١٢٦]، ومن عهد الأسرة الثالثة عشرة تدل لوحة المتحف المصري بالقاهرة رقم (JE52453) علي أن وظيفة حاكم الإقليم كانت وراثية في ذلك العصر حيث تحوي عقد يتنازل فيه حاكم إقليم الكاب عن وظيفته التي ورثها عن أبيه الوزير "إمرو" والذي ورثها بدوره عن أخيه المتوفي بدون أبناء، وقد تنازل عنها حاكم الكاب مقابل دين مقداره ستون دبناً من الذهب[١٢٧] واستتبع نظام الحكم الوراثي للأقاليم إحتمالية أن يتولي الحكم طفلا، ومن ذلك رواية حاكم أسيوط : "خلفني ولدي، وخضع له الموظفون، وحكم منذ أن كان طفلا في طول الذراع، ورحبت به المدينة التي تحفظ الجميل"[١٢٨]، ولقد كان توارث وظيفة حاكم الإقليم السبب وراء تردي السلطة الملكية[١٢٩].

المطلب الرابع
الوظائف الأخرى

في ظل الإقطاع صبغ رجال الدين الإدارة بالصبغة الدينية فغيروا نظام الإدارة المدني إلى نظام ديني يرأسه الكاهن فأصبح اختيار الموظف يتم بناءاً على صِلاته وإنتمائه لهيئة الكهنة وليست بناءاً على الكفاءة الذاتية والولاء للدولة وبالتالي جمع الموظف بين صفة الموظف وصفة الكاهن حيث كان يمارس عمل ما مسند إليه داخل جهة إدارية وفي نفس الوقت هو ينتمي للإله الذي يختص ويشرف على الإدارة ذاتها[١٣٠].

وفي عهد الأسرة الخامسة كان يتم اختيار النبلاء لشغل الوظائف الهامة في الدولة وإن تولاها غير النبلاء اكتسبوا صفة النبالة ويتوارث الأبناء نفس وظائف آبائهم حتى أصبحت هذه الوراثة من صميم النظام الإقطاعي، وابتداءً من عصر الأسرة السادسة أصبح توارث الوظائف الإدارية العليا في مصر الفرعونية يتم بقوة القانون[١٣١]، وقد

---

(١٢٤) أ.د/ عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
(١٢٥) أ.د/ صوفي أبو طالب، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص٥٢
(١٢٦) نيقولا جريمال، مرجع سابق، ص ١١٣.
(١٢٧) أ.د/ زكية طبوزادة، مرجع سابق، ص ١٥.
(١٢٨) أ.د/ عب العزيز صالح، مرجع سابق، ص ٤٠٣.
(١٢٩) جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ٨٧.
(١٣٠) أ.د/ محمد علي الصافوري، مرجع سابق، ص٦٥-٦٦
(١٣١) أ.د/ محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص٩٣

ترتب على مبدأ توارث الوظائف أن زال نظام التدرج الإداري في وظائف الإدارة المركزية كما قضى عليه داخل الإمارة بعد استقلال الإمارات[١٣٢].

أما عن وظائف الكهنوت فكانت تورث مع ما يتبعها من إمتيازات خلال الأسرة الخامسة (٢٥٠٠ – ٢٣٥٠ ق.م)[١٣٣] بناءاً على إرادة الملك حيث كان الملوك يقومون بتعيين أبناء كبار الكهنة في أماكن آبائهم بعد وفاة الآباء، وفي الأسرة السادسة أصبحت كل الوظائف الدينية تنتقل إلى الورثة بقوة القانون[١٣٤]. وقد إستمر توريث منصب الكاهن الجنائزي إبناً عن أب[١٣٥] كما كانت تورث في العهد الإقطاعي الثاني، فإبن الكاهن كان يرث وظيفة أبيه[١٣٦].

والوظائف الحربية في العهد الإقطاعي الأول وبداية من أواخر عهد الملك "بيبى الأول" (٢٣٢١ – ٢٢٨٧ ق.م)[*] من الأسرة السادسة (٢٤٢٣ – ٢٢٦٣ق.م)[*] أصبحت وراثية تقريباً[١٣٧]. وفي عهد الإقطاع الثاني كانت الوظائف الحربية وراثية بصفة أصلية في طبقة خاصة[١٣٨].

المبحث الثاني
مبدأ المساواة في حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمشاركة في الاستفتاءات الشعبية
المطلب الأول
الحق في انتخاب حاكم البلاد

اختيار الحاكم:

سار الأمر في عهود الإقطاع والتدهور الحضاري على ما كانت عليه خلال عهود الازدهار الحضاري من اقتصار تولي عرش البلاد على الملك/ الإله ونسله من بعده وسعى الملوك للحفاظ على الدم الملكي نقياً، فلم يكن ثمة مجال لممارسة أفراد الشعب حقهم في انتخاب حاكم البلاد.

---

(١٣٢) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٥٣
(١٣٣) برونو آليوا، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
(١٣٤) أ.د/ السيد فودة، المرجع السابق، ص٩٥
(١٣٥) نيقولا جريمال، مرجع سابق، ص ١١٣.
(١٣٦) راجع: د/سليم حسن، مرجع سابق، الجزء التاسع، ص٤٨٣
(*)جورج هارت، مرجع سابق، ص ٦٧.
(*)جان فيركوتير، مرجع سابق، ص ٨٤.
(١٣٧) راجع: د/ سليم حسن، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٤٧٥
(١٣٨) راجع:المرجع السابق، الجزء التاسع، ص٤٨٩

وقد يُفرض على الشعب حاكم البلاد عندما يتمكن أحد الأشخاص من اغتصاب العرش أو يستولى عليه حكام أجانب، ومثال الحالة الأولى الكاهن "أوسركاف" الذي تمكن من اغتصاب العرش لنفسه وتكوين الأسرة الخامسة – وفي حالة اغتصاب العرش يتدخل الكهنة ليصطنعوا القصص التي تبرر تولى المغتصب للسلطة كما حدث في حالة "أوسركاف"[١٣٩]. ومثال الحالة الثانية وزير من الشمال أصبح ملكاً باسم "سمندس الإغريقي" - من الأسرة الحادية والعشرون – والفراعنة الذين جاءوا من سلالته، وتعاقب بعدهم أسر من أصل أجنبي استولت على الحكم[١٤٠].

بل أنه في حالة نشوب نزاع بين أفراد الأسرة المالكة على العرش لم يكن يملك أفراد الشعب التدخل لاختيار مليكهم، بل كان يتدخل الكهنة بما لهم من نفوذ لتحديد من سيكون حاكم البلاد.

وكان يصطف المتنازعون على العرش بالمعبد ويمر من بينهم الكهنة حاملين تمثال الإله، فإذا توقف التمثال أمام أحد هؤلاء المطالبين بالعرش كان ذلك علامة إختيار الإله له. ومن المتوقع ألا يقف الكهنة بالإله إلا أمام من يتوقعون منه الاستجابة لمطالبهم[١٤١].

المطلب الثاني
حق الترشح للمجالس النيابية.

عهود الإقطاع والتدهور الحضاري كعهود الازدهار الحضاري لم يعرف خلالها المصريون نظام المجالس النيابية، فلم توجد أية مظاهر للديمقراطية المعروفة في الفكر الدستوري المعاصر وذلك لسيادة نفس الفكرة عن ألوهية الملك، كما أن أمراء المقاطعات استقلوا بالسلطة داخل إماراتهم ولم يسمحوا لأحد بالتدخل فيها.

حتى أن مجالس الأعيان لم تستمر من حيث تشكيلها واختصاصاتها بعد أواخر الأسرة السادسة، حيث تغير النظام القضائي والإداري للإمارات بعد تحول الأقاليم إلى إمارات، فلم يعد لهذه المجالس أية اختصاصات وزالت من الوجود، مما أدى إلى أن

---

(١٣٩) وقصة توليه العرش ترويها بردية "وستكار" من عهد الدولة الوسطى والتي ربما تكون صورة منقولة من النص القديم أو قد يكون قد دخل عليها بعض التغيير وتروى أن الملك "خوفو" سأل الحكيم "جدى" أن يدله على الذخائر المقدسة لرب الحكمة "تحوتى" فاعتذر الحكيم وأخبر بأن ذلك لا يتيسر إلا لأكبر ثلاثة أبناء لامرأة مباركة تدعى "رود جده" وأنهم سيكونون من سلالة الإله "رع" ذاته وأنهم سيتولون العرش على التوالي بعد أن يتولى أكبرهم منصب كبير كهنة هليوبوليس وتحققت الأسطورة في نهاية الأسرة الرابعة: أ.د/ السيد فوده: المرجع السابق، ص ٨٥ -٨٦، هامش، رقم(٢)، أ.د/ أحمد فخري، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(١٤٠) راجع: نوبلكور، مرجع سابق، ص٩٣.

(١٤١) أ.د/ محمد الصافوري، مرجع سابق، ص٦٤

فقد أفراد الشعب ذلك القدر الضئيل من الضمانات التي كانت توفرها مجالس الأعيان في مواجهة الإدارة[١٤٢].

المطلب الثالث
حق المشاركة في الاستفتاءات الشعبية

أري أن عهود الإقطاع كعهود الازدهار الحضاري الملك فيها "إله" يملك كافة السلطات، ولا يملك الشعب معارضته، فلم يكن الفرعون بحاجة إلى رأي الشعب، فالآلهة في السماء توحي إليه بكل الأمور اللازمة للحكم والدولة، والشعب كان عليه أن يخضع لأوامر الفرعون العالم بكل شيء!

إذن لم يكن يحق للمصريين خلال عهود الإقطاع من خارج الأسرة المالكة تولى وظيفة الفرعون، وأصبح منصب الوزير ومنصب حاكم الإقليم وراثياً، وانحصرت المناصب الكبرى في طبقة النبلاء وأصبحت وراثية، وكذلك الوظائف الأخرى كهنوتية وعسكرية وغيرها جميعها أصبحت وراثية.

ولم يكن للشعب أي حق في انتخاب الحاكم، ولم يعرف المصريون نظام المجالس النيابية ولم يكن لهم الحق في المشاركة في استفتاءات شعبية.

فأري أنه لم يوجد في مصر الفرعونية مبدأ المساواة في الحقوق السياسية.

---

(١٤٢) أ.د/ صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص٥٤